

مشروع

عقد برنامج مع المؤسسات العمومية للبحث العلمي

تم اعداد هذا العقد مع (المؤسسة العمومية للبحث العلمي) تطبيقا للقانون التوجيهي عدد 6 لسنة 1996 المؤرخ في 31 جانفي 1996 المتعلق بالبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 73 لسنة 2006 المؤرخ في 9 نوفمبر 2006، والامر عدد لسنة المؤرخ في والمتعلق ب

I – الجزء الاول : تقديم المؤسسة :

1- المؤسسة :

تسميتها / نصوص احداثها وتنظيمها / صبغتها القانونية /

2- مهامها:

ذكر مهامها طبقا لما ورد بنصوص احداثها
تموقعها بالنسبة الى الهياكل الادارية والمؤسسات البحثية او التنموية ذات العلاقة

3 -هيكلتها العلمية والادارية:

- المخابر والوحدات (تواريخ تركيزها / هيكله و عدد مواردها البشرية)
- المجلس العلمي (تركيبته / تواتر جلساته في السنتين الاخيرتين)
- مجلس الادارة (تركيبته / تواتر جلساته في السنتين الاخيرتين)
- الكتابة العامة (هيكلتها / مواردها البشرية / مستوى التكوين والاختصاص)

4 – مواردها :

- تحليل القدرات البشرية من حيث الاصناف والرتب والقدرة على الاداء
- تحليل القدرات المادية (اسطول وسائل التنقل / وسائل اخرى)
- المالية (حجمها / مصادرها / استمراريتها / تطورها خلال السنوات الثلاث الاخيرة)
- التجهيزات العلمية (تكوينها / صيانتها /نسب توظيفها / اكتمالها الوظيفي)
- الفضاءات (مساحاتها / تخصيصها / وظيفيتها / صيانتها /)

5- إنجازاتها العلمية والتكنولوجية :

- البرامج المنجزة
- المنشورات العلمية
- المؤتمرات والندوات العلمية
- المساهمة في التكوين :

- الشراكة مع المؤسسات والهيئات الوطنية ونتائجها العملية
 - الشراكة مع المؤسسات والمنظمات والهيئات الدولية ونتائجها العملية
 - توصيات الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي في المراحل السابقة وما تم انجازه لتطبيقها
- الخلاصة :**

- **تدقيق الوضعية عند الانطلاق:** تقوم كل مؤسسة بتدقيق داخلي لوضعيتها عند الانطلاق وقياس جودة أدائها الحالي وتقديم تقرير التدقيق الداخلي الخاص بها وكذلك ملخصا لتقارير التقييم الخارجي الصادرة عن الهيئة المكلفة بتقييم أنشطة البحث العلمي مع الحرص بالخصوص على ابراز الارضية التكنولوجية والقدرات البشرية التي اعدتها المؤسسة.
- مواطن القوة ومواطن الضعف
- ملاحظات اخرى

II – الجزء الثاني : الإطار العام للبرنامج المقترح :

- تحديد الأهداف المنشودة والبرامج المقترحة والنتائج المنتظرة وضبط مؤشرات الأداء في تطابق مع الأولويات الوطنية كما تم تحديدها في اطار التوجهات الاستراتيجية . ولهذا الغرض يتم :**
- **استشراف مستقبل تطور العلوم والتكنولوجيا**
- **ضبط استراتيجية المؤسسة**

1 - استشراف مستقبل تطور العلوم والتكنولوجيا :

- استشراف مستقبل تطور العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتها الصناعية المنتظرة او المتوقعة في المجال أو المجالات التي تتصل بمهام المؤسسة والمحددة بنص احداثها. وتشمل الأنشطة الاستشرافية بالخصوص:
- المستجدات العلمية والتكنولوجية كما تتبين من خلال المنشورات العلمية والملتقيات والندوات العلمية الدولية وكذلك الانجازات العلمية والتكنولوجية الوطنية وما حققته المؤسسة وكذلك سائر مؤسسات التكوين والبحث الوطنية من نتائج سابقة عند الاقتضاء.
- تقديم عرض شامل للتوجهات العلمية والتكنولوجية العالمية المشخصة وتلك التي يتم استجلاؤها واستقرارها في هذا الاطار.
- اقتراح التوجهات الاستراتيجية البحثية القطاعية في مجالات اهتمام المؤسسة والممكن اقرارها وطنيا باعتبار الحاجيات القطاعية والقدرات الوطنية القائمة وتطورها الممكن عمليا بالنظر الى الموارد البشرية والمالية الممكن تعبئتها على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد.
- استشراف الحاجيات المستقبلية للاقتصاد الوطني وللمجتمع وتطورها المرتقب او المتوقع على اساس مخططات التنمية والدراسات الاستشرافية ذات العلاقة.

2- الاستراتيجية المقترحة :

- تتولى المؤسسة اقتراح توجهاتها الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق الاهداف التي يتم ضبطها على اساس عملية الاستشراف التي تنجزها . ويتم في هذا الاطار الاخذ بالاعتبار العناصر التالية :
- **أ- المعطيات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية الوطنية المعنية بأنشطة المؤسسة ومستقبل تطورها** على اساس مخططات التنمية والدراسات الاستشرافية الوطنية الصادرة عن المؤسسات المعنية بالاستشراف الاقتصادي والاجتماعي و/ او الأنشطة الممكن تركيزها مستقبلا على اساس النتائج البحثية المنتظرة وذلك مع ضمان الجدوى الاقتصادية والقدرة التنافسية .
- **ب - الطلب الاجتماعي على البحث العلمي والتجديد والخبرة التكنولوجية** مع تقديم تحليل موضوعي لحاجيات المؤسسات الاقتصادية القائمة او القطاعات الاقتصادية بصورة عامة من الخبرة العلمية والتكنولوجية ومن التجديد التكنولوجي. ويتم عند الاقتضاء ارفاق مشروع عقد البرنامج بالاتفاقيات او

الطلبيات المبرمة مع الجهات المعنية او الصادرة عنها مع بيان صيغ تشريكها في الانجاز او الاشراف عليه او مواكبته ودعمه واسناده.

- ج - المعطيات الخاصة بالقدرات العلمية والتكنولوجية للمؤسسة وتلك المتوفرة على المجال الوطني يتطلب تحديد الاستراتيجية البحثية للمؤسسة بالخصوص:

- د - اعتماد نتائج التحليل الشامل للرهانات الكبرى للبحوث في مجالات اختصاص المؤسسة،

- هـ - الاستنتاجات الاساسية المستوحاة من تحليل القدرات البحثية المتوفرة بالمؤسسة ومستوى ادائها وبيان قدرتها على تحقيق الاستراتيجية المقترحة،

- و - استعراض القدرات الوطنية من حيث البنى الاساسية للقاعدة العلمية والتكنولوجية المتوفرة ومستقبل تطورها المنظور من حيث الموارد البشرية والمالية والتجهيزات العلمية والانجازات البحثية والكفاءات العلمية البحثية الوطنية القائمة في الاختصاصات العلمية المتصلة باختصاص المؤسسة وما توفره من فرص لضمان بلوغ الاهداف الاستراتيجية المقترحة،

- ز - وجاهة الاستراتيجية العلمية المعتمدة

- مدى تناسق الاستراتيجية المقترحة مع الاهداف والأولويات الوطنية في مجالات البحث العلمي والتجديد التكنولوجي ،

- انخراط أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضمن الاستراتيجية المحددة للمؤسسة والاستراتيجية القطاعية المحددة بالنسبة الى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وذلك من حيث محاورها وتماسكها وتناسقها وفعاليتها المنتظرة.

- الترابط بين أنشطة البحث التنموي و مدارس الدكتوراه

- مدى مساهمة أنشطة البحث التنموي والتكوين المتفرع عنها في تركيز قدرات بحثية ذات جدوى وفعالية وانشاء مراكز بحث ومخابر امتياز بارزة وطنيا ودوليا مع الحرص على حسن الانخراط في أنظمة التقييم والجودة والاعتماد ضمانا لامتياز البحوث الوطنية . وفي هذا الاطار فانه يتعين ايلاء اهمية مطلقة الى:

- تحقيق تكامل القدرات البحثية الوطنية، خاصة عبر منظومة الشبكات البحثية ومجمعات مخابر البحث ووحدات البحث،
- تركيز أقطاب امتياز بارزة على المستوى الدولي.

- ح - تكامل أنشطة البحث العلمي والتفتح على المحيط بالمؤسسات العمومية للبحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي والبحث

إن العلاقة العضوية بين التدريس والبحث العلمي تجعل من المتحتم على المؤسسات العمومية للبحث العلمي ايلاء أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الاهتمام الذي هي جديرة به وكذلك مختلف تطبيقات العلوم في الحياة اليومية للمؤسسة الاقتصادية وللمواطن. ولذلك فقد تمت مطالبة الجامعات بان تتولى هيكلة أنشطة البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والتحكم فيها على الأسس التالية :

- المساهمة في تطوير التدريس ومواكبته للمعايير الدولية في التكوين،
- الانخراط في الأولويات الوطنية في ما يتعلق بالبحث التنموي والتحكم في التكنولوجيا وتوظيفها في مجال الإنتاج.

وفي هذا الصدد فان المؤسسات العمومية للبحث العلمي تسعى الى تحقيق تظافر الجهود مع مؤسسات التعليم العالي والبحث والتكامل معها في مجال البحث التنموي والتحكم في التكنولوجيا

- ط- تقديم وصف اجمالي للقدرات العلمية والتكنولوجية المتوفرة بالنسيج الصناعي والفلاحي والخدمي،
- ي - تقديم ملامح الشبكة او الشبكات البحثية الممكن ان تساهم في دعم برنامج المؤسسة او ان تحدث كما يتعين السعي الى ضبط الخارطة البحثية في مجالات اختصاص المؤسسة،
- س - بيان هيكلة برامج البحث المقترحة حول الأولويات التي وقع استعراضها (تحديد المخابر وضبط محاور عملها، مخابر او وحدات بحث ، احداثات جديدة، ...) مع تحليل الحاجة الى تدعيم المؤسسة بالكفاءات اللازمة ،

- ف - تشريك المؤسسات والهيكل الاقتصادية الوطنية المتدخلة في القطاع في ضبط البرنامج المقترح وفي إنجازها ،
- ص - وصف الانجازات البحثية المطلوب تحقيقها من حيث اكتساب الخبرة العلمية والتكنولوجية وتطوير العلوم والتجديد التكنولوجي .

III - الجزء الثالث : محتوى البرنامج

1- تقديم اجمالي للبرنامج : التناسق العام لمشروع البرنامج وتماسك مكوناته،
 يتم في هذا الإطار النظر في مدى تلاؤم التحاليل والمقترحات الواردة بالمشروع وتناسقها في ما بينها وكذلك مدى التناغم بين مشروع برنامج المؤسسة والطلب الاقتصادي على البحث . وتراعي الوزارة كذلك تناسق مشاريع المؤسسات على المستوى الوطني في نطاق السعي الى تحقيق التناسق العام للبرامج والمشاريع في اطار الاهداف التنموية المرسومة بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- أ- البحث والتجديد التكنولوجي والتحكم في التكنولوجيا

- ضبط المحاور الكبرى لبرامج البحث والتطوير المقترحة من حيث:

- اليقظة العلمية

- الخبرة العلمية والتكنولوجية

- التجديد التكنولوجي

- بيان محتوى مشروع البرنامج المقترح :

في ضوء العناصر المبينة اعلاه يتعين على المؤسسة اقتراح خطة بحثية رباعية تضبط في اطارها برامج البحث التي يقترح تكليف المخابر بانجازها من خلال مشاريع البحث عند الاقتضاء مع بيان تناسقها وتناسبها مع واقع قدرات المؤسسة وتطورها المرتقب على المدى القريب،
 - ويتم ادراج البرامج والمشاريع ضمن اطار الانفاق على المدى المتوسط الذي يبين الجدولة السنوية للنفقات المطلوبة مع ارفاقه بالبرامج التنفيذية للمشاريع المقترحة ومخططات انجاز الصفقات المرتبطة بها.
 - وفي صورة بروز الحاجة الى معاضدة البرامج المقترحة من المؤسسة ببرامج بحث الافية فانه على المؤسسة تقديم وصف شامل للبرنامج المقترح من النواحي العلمية والتكنولوجية والمالية مع تحديد مساهمة المؤسسة في انجازه وابرازها ضمن اطار الانفاق على المدى المتوسط حسب البيانات الواردة بالفقرة المتقدمة.

ومما يجدر التاكيد عليه في هذا الصدد ان الاستراتيجية المعتمدة و البرامج المقترحة ينبغي ان تتناغم مع الاوضاع الحالية للمؤسسة وقدراتها البشرية والمادية وخصائص ادائها وخطط تنميتها.
 و يبين برنامج المؤسسة كذلك:

- ب - اسهامات المؤسسة في مجالات التكوين عن طريق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عند الاقتضاء وكذلك التفاعل المنتظر مع مؤسسات التعليم العالي والبحث من حيث التكوين والتدريب بالخصوص في اطار مدارس الدكتوراه ،مع الحرص على بيان الترابط العضوي بين أنشطة البحث العلمي وأنشطة التكوين والتفاعل بينهما،
- الموارد اللازمة لتحقيق البرامج والمشاريع مع بيان مصادرها،

- ج- وسائل القيادة والمتابعة،

- أساليب القيادة والتصرف الرشيد ومتابعة الإنجاز

يشكل دعم استقلالية المؤسسات العمومية للبحث العلمي وإرساء نظام التصرف حسب الأهداف وضمن جودة التصرف الإداري والمالي أهدافا رئيسية من أهداف الإصلاح وأداة أساسية لتركيز نظام الجودة

والاعتماد. ولذلك فإنه على المؤسسات العمومية للبحث العلمي أن تسعى إلى تحسين أداء مواردها البشرية ومصالحها الإدارية والمالية وتحسين أساليبها الإدارية والمالية. وفي هذا الإطار يتعين أن تنخرط المؤسسات العمومية للبحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا ووزارة الفلاحة والموارد المائية تدريجياً ضمن البرنامج النموذجي الذي تنفذه الوزارتان للتحويل إلى منهجية التصرف حسب الأهداف. كما يتعين عليها تقديم البرامج والمشاريع المقترحة ضمن إطار **للتنفقات على المدى المتوسط** يبين البرامج والمشاريع السنوية وترابطها زمنياً ومنطقياً.

وبما أن حسن أداء القيادات العلمية والإدارية بالمؤسسة وتفعيل الموارد البشرية يؤثر مباشرة على أدائها العام وعلى النتائج التي يمكن أن تحققها فإنه يتعين على المؤسسات بذل العناية اللازمة لتطويره بصورة مستمرة. ومن جهة أخرى فإن تحقيق الأهداف المدرجة ضمن مشروع برنامج المؤسسة وبلوغ المؤشرات المعتمدة ضمنه يتطلب إرساء نظام فعال للمتابعة والتقييم المحايين والتنسيق الميداني. ولذلك فإنه من الطبيعي أن تحظى كل هذه العناصر بالعناية اللازمة ضمن مشروع برنامج المؤسسة وأن تستأثر بجانب هام من النقاشات في إطار العملية التفاوضية.

- التناسب بين التوجهات والبرامج المقترحة وتعبئة الموارد المالية:

من الأهداف الأساسية لمناقشة مشروع برنامج المؤسسة النظر في مدى ملاءمة التوجهات والبرامج المقترحة من حيث محتوياتها وانعكاساتها المالية مع ما تقترحه المؤسسة في ما يخص تعبئة الموارد المالية اللازمة لإنجازها وتنويع مصادرها بين الدولة والمؤسسة خاصة عن طريق الشراكة مع المؤسسات الوطنية والدولية. وعليها بالخصوص أن تبين التناسب القائم بين الأهداف والبرامج والمشاريع المقترحة من جهة والموارد المالية المقابلة لها من جهة أخرى.

- د - إعداد إطار المصاريف على المدى المتوسط للمؤسسة:

وهو وثيقة مالية تقديرية متدرجة زمنياً تغطي ثلاث سنوات ويتم تحيينها وتعديلها كل سنة حسب النتائج المسجلة وما يستجد من معطيات، يتم فيها إدراج برنامج المؤسسة والأهداف التي يتضمنها في صيغة مشاريع وأنشطة ترصد لها الاعتمادات الضرورية مع ارفاقها بالخطط التنفيذية وجدولتها الزمنية السنوية.

هـ - مؤشرات قيس النتائج.

ومن البديهي أن يتضمن مشروع برنامج المؤسسة بيان الأهداف التنموية المنشودة والإجراءات العملية المقترحة لضمان تحقيقها بأنجع الوسائل والأساليب، مع ضمان الاستغلال الأجدى للموارد المتاحة. وتتحدد المؤسسة في هذا الإطار بإنجاز مشاريع محددة وتحقيق نتائج مبيّنة بكامل الدقة وقابلة للتقييم حسب مؤشرات واضحة. ويتعين في جميع الأحوال بيان مدى تطابق البرامج والمشاريع مع الأولويات الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك التعليم العالي.

- كما يتضمن مشروع برنامج المؤسسة بيان النتائج العلمية والتكنولوجية المنتظرة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية المرجوة على مستويات القيمة المضافة والجدوى المنشودة والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

- و - ضبط الإجراءات المرافقة:

يتضمن مشروع برنامج المؤسسة كذلك بياناً حول الإجراءات المرافقة المستوجبة لضمان تحقيق النتائج المنشودة من حيث:

.. تطوير هياكل البحث داخل المؤسسة وتطوير مستوى ادائها،

.. تنمية كفاءات الموارد البشرية وتطويرها مع الحرص على شمولها اصنافاً مختلفة من بحثية

وتقنية وإدارية ومالية.

.. تعهد تجهيزات البحث وصيانتها وتطويرها.

ز - التعهّد بالجودة والسعي الى الامتياز :

تحرص المؤسسة في جميع اوجه انشطتها وتنظيمها وتوظيف مواردها على تطوير مؤشراتها في ما يتصل بالجودة والامتياز العلمي ومردوديتها وبروزها على المستوى الوطني والدولي .
وتتولى توضيح خطتها لتطوير الجودة في جميع المستويات مع السعي الى الارتقاء بمخابرها حتى تتمكن من الحصول على الاعتماد من قبل الهيئات الدولية المختصة وتحليل النفقات المطلوبة بعنوان دعم الجودة والحصول على الاعتماد عند الاقتضاء.

ح- الإطار المنطقي

يستخدم أنموذج الإطار المنطقي (Cadre Logique) عند الشروع في تصور المشاريع والبرامج. وهو أداة لتحليل النتائج ومتابعتها وتقييمها بالنسبة الى كل برنامج . ويجيب عند استعماله الاجابة على التساؤلات التالية:
ما هي الأهداف من المشروع ؟ ما هي النتائج المرجوة من المشروع اعتمادا على الموارد المستثمرة ؟ ما هي الجهات المستفيدة من المشروع ؟ ما هي الأولويات ومتطلباتها ؟ كيف يتم تقييم نتائجه ؟
وتفصي الإجابة على تلك التساؤلات إلى:
- تحديد المحاور الإستراتيجية لمشروع المؤسسة
- وضع الأهداف الإستراتيجية لكل محور استراتيجي
- تحديد النتائج المنتظرة لتلك الأهداف
- تحديد الفرضيات والمخاطر التي من شأنها أن تحول دون تحقيق النتائج المرجوة
- اختيار مؤشرات الأداء لتقييم التقدم المحرز لبلوغ النتائج المرجوة.
ويمكن أن يساعد الإطار المنطقي على وضع أساس مشترك لتبادل الآراء والتفاهم ، ومن ثمة إيجاد أساس للشراكة وتحديد المسؤولية المشتركة بالنسبة إلى النتائج التي تم تحقيقها.
ويبين الجدول الموالي هيكل الإطار المنطقي للمشاريع المقترحة.

هيكل الإطار المنطقي

الأهداف	الإجراءات / الأنشطة	النتائج المتوقعة	قياس الأداء	الفرضيات/ المخاطر
الهدف الرئيسي للمشروع الأهداف الأخرى للمشروع	تحديد الإجراءات والأنشطة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية	إبراز النتائج المرجوة لكل إجراء ويمكن بيان ذلك أيضا في شكل : - التأثير (Impact) : النتائج على المدى البعيد - الآثار (effets) : النتائج التي ترجع بالفائدة على الفئات المستهدفة على المدى المتوسط والتي يجب تحقيقها في إطار مشروع المؤسسة - المخرجات (Extrants) : النتائج على المدى المتوسط والتي هي النتيجة المباشرة لأنشطة البرنامج والمدخلات ذات الصلة	وضع المؤشرات الدالة على أن المشروع ساهم في الحصول على النتائج المنتظرة.	الفرضيات – مؤشرات المخاطر - الفرضيات الشروط الضرورية حتى تكون الصلة سببية بين التأثيرات والآثار كما هي متوقعة. - مؤشرات المخاطر مؤشرات تسمح بتقييم الفرضيات المقدمة

IV- الجزء الرابع : اسس المساءلة اللاحقة

- تقديم تقارير التقييم الذاتي المرافق لمشروع عقد البرنامج،
- تقديم تقارير التقييم الذاتي السنوية والمؤشرات المقترحة ضمنه
- تحليل الانجازات مقارنة بالتعهدات، مع تحليل التباين المسجل عمليا عند الاقتضاء بين التقديرات والإنجازات وكذلك الإجراءات المقترحة للتدارك ،
- التقييم الخارجي نصف المرحلي والتقييم النهائي :
- مؤشرات الأداء
- أساليب قياس النتائج وتقدير الانجازات